مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل	المجلد ١٠ العدد (١) يوليو ٢٠٢٥
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ -٢٦٨٢	Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/

عرض النماذج الدولية لأزمات ونزاعات موارد المياه المشتركة

Presenting international models of crises and conflicts over shared water resources

ندي عباس توفيق*(١)، علاء عبد الحفيظ محمد(٢)، عبد الرحيم احمد خليل (٣)

(١)	المؤلف المختص*: باحث دكتوراه، تخصص سياسة، بقسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان.
(٢)	أستاذ العلوم السياسية، عميد كلية التجارة بجامعة أسيوط
(٣)	أستاذ العلوم السياسية، وكيل كلية التجارة السابق لشئون الدراسات العليا والبحوث جامعة أسيوط

ملخص

تعد الموارد المائية من بين أكثر الموارد الطبيعية التي تشهد نزاعات وأزمات دولية في العصر الحديث، حيث تتزايد التحديات المرتبطة بإدارة المياه في مناطق مختلفة من العالم نتيجة لعدة عوامل من أبرزها النمو السكاني، التغيرات المناخية، و التطورات السياسية. المياه، التي تمثل عنصراً أساسياً في الحياة البشرية والزراعية والصناعية، أصبحت محورًا رئيسيًا في النزاعات الدولية، خاصة في المناطق التي تتقاسم فيها الدول الأحواض المائية المشتركة.

إن الأزمات المائية الدولية غالباً ما تؤدي إلى توترات سياسية و صراعات إقليمية، بما في ذلك تهديدات للأمن القومي، وزيادة من حدة الصراعات بين الدول المتشاطئة على مصادر المياه. في هذا السياق، تُعتبر الأنهار المشتركة والبحيرات الدولية من بين المصادر الأكثر عرضة للنزاع، ويكاد يتفق الخبراء على أن المياه ستكون أحد المحركات الأساسية للنزاعات في المستقبل.

تأتي أهمية هذه الدراسة من أنها تسلط الضوء على الأزمات والنزاعات الدولية حول الموارد المائية باعتبارها إحدى القضايا الملحة التي تؤثر بشكل مباشر على الأمن الدولي و الاستقرار السياسي في العالم. تزداد هذه الأهمية في ظل التحولات المناخية الحالية التي تؤثر على توزيع المياه في مختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى زيادة الاحتياجات المائية نتيجة للنمو السكاني السريع. من خلال هذه الدراسة، يمكن التعرف على الآثار الاقتصادية و الإنسانية لهذه الأزمات، وفهم كيفية التعامل معها من خلال التعاون الدولي أو التفاوضات الدبلوماسية

كلمات مفتاحية: النماذج الدولية ، لأزمات ونزاعات، موارد المياه المشتركة

Abstract:

Water resources are among the most contentious natural resources in the modern era, with challenges related to water management increasing in various regions of the world due to several factors, most notably population growth, climate change, and political developments. Water, an essential component of human, agricultural, and industrial life, has become a major focus of international conflicts, especially in regions where countries share shared water basins.

International water crises often lead to political tensions and regional conflicts, including threats to national security and an escalation of conflicts between riparian states over water resources. In this context, shared rivers and international lakes are among the most vulnerable resources, and experts almost agree that water will be one of the primary drivers of conflict in the future.

The importance of this study stems from its focus on international crises and conflicts over water resources as a pressing issue that directly impacts international security and political stability worldwide. This importance is heightened in light of current climate changes affecting water distribution around the world, in addition to the increasing water needs resulting from rapid population growth. Through this study, the economic and humanitarian impacts of these crises can be identified, and how to deal with them through international cooperation or diplomatic negotiations can be understood.

Keywords: Presenting international models, of crises and conflicts over ،shared water resources

مقدمة

تعد الموارد المائية من بين أكثر الموارد الطبيعية التي تشهد نزاعات وأزمات دولية في العصر الحديث، حيث تتزايد التحديات المرتبطة بإدارة المياه في مناطق مختلفة من العالم نتيجة لعدة عوامل من أبرزها النمو السكاني، التغيرات المناخية، والتطورات السياسية. المياه، التي تمثل عنصراً أساسياً في الحياة البشرية والزراعية والصناعية، أصبحت محورًا رئيسيًا في النزاعات الدولية، خاصة في المناطق التي تتقاسم فيها الدول الأحواض المائية المشتركة.

إن الأزمات المائية الدولية غالبًا ما تؤدي إلى توترات سياسية وصراعات إقليمية، بما في ذلك تهديدات للأمن القومي، وزيادة حدة الصراعات بين الدول المتشاطئة على مصادر المياه. في هذا السياق، تُعتبر الأنهار المشتركة والبحيرات الدولية من بين المصادر الأكثر عرضة للنزاع، ويكاد يتفق الخبراء على أن

المياه ستكون أحد المحركات الأساسية للنزاعات في المستقبل. أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذه الدراسة من أنها تسلط الضوء على الأزمات والنزاعات الدولية حول الموارد المائية باعتبارها إحدى القضايا الملحة التي تؤثر بشكل مباشر على الأمن الدولي والاستقرار السياسي في العالم. تزداد هذه الأهمية في ظل التحولات المناخية الحالية التي تؤثر على توزيع المياه في مختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى زيادة الاحتياجات المائية نتيجة للنمو السكاني السريع. من خلال هذه الدراسة، يمكن التعرف على الآثار الاقتصادية والإنسانية لهذه الأزمات، وفهم كيفية التعامل معها من خلال التعاون الدولي أو التفاوضات الدبلوماسية.

أهداف الدراسة

١. تحليل نماذج الأزمات والنزاعات الدولية حول الموارد المائية في مناطق مختلفة من العالم، مثل نزاع حوض النيل ونزاع نهر الدانوب وصراع المياه في الشرق الأوسط.

٢. دراسة الأسباب الرئيسية للنزاعات المائية، بما في ذلك التغيرات المناخية والنمو السكاني والسياسات المائية التي تتبناها الدول.

٣. تحليل تأثير هذه النزاعات على الاستقرار الإقليمي والدولي من خلال دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الأزمات.

٤. مراجعة السياسات الدولية والإقليمية التي تم تبنيها لتسوية النزاعات المتعلقة بالمياه، مع التركيز على الآليات القانونية مثل اتفاقيات الأنهار الدولية ودور الأمم المتحدة.

٥. اقتراح حلول وتوصيات عملية لتجنب الأزمات المستقبلية حول المياه من خلال تعزيز التعاون الدولي والشفافية في إدارة الموارد المائية.

الفروض

١. الزيادة في الطلب على المياه والتغيرات المناخية تؤديان إلى تفاقم الأزمات والنزاعات بين الدول المتشاطئة على الأنهار والموارد المائية المشتركة.

٢. السياسات المائية الأحادية من قبل بعض الدول قد تكون أحد العوامل المسببة للصراعات المائية، خاصة عندما تؤدي إلى الإضرار بحقوق دول أخرى في مياه الأنهار المشتركة.

٣. التعاون الدولي يمكن أن يسهم في تقليل حدة النزاعات حول المياه، لكن نجاح هذا التعاون يعتمد على الشفافية والمساواة في توزيع الموارد المائية.

٤. الآليات القانونية الدولية مثل اتفاقيات الأنهار الدولية ومحكمة العدل الدولية قد تكون فعالة في تسوية النزاعات المائية، لكنها قد تواجه تحديات في تطبيقها بسبب المصالح السياسية المتضاربة.

الإشكالية

نبعت أهمية البحث من الحاجة المتزايدة للمياه والنزاعات القائمة والمتوقعة حول المياه في ظل عدم توافر الية لتقسيم عادل او توزيع متوازن للموارد المائية

تتمثل الإشكالية الرئيسية في كيف يمكن للدول المتشاطئة على الموارد المائية المشتركة التوصل إلى حلول سلمية لتقاسم المياه والحد من النزاعات حول هذه الموارد، خاصة في ظل الظروف المتغيرة مثل التغيرات المناخية و النمو السكاني؟

وما هي الآليات الفعالة لتسوية النزاعات حول الأنهار المشتركة بطريقة تضمن العدالة و الاستدامة لجميع الأطراف المعنية؟

هذه الأسئلة تثير إشكاليات حول كيف تدار المياه وما الحقوق القانونية للدول المتقاسمة وكيف يكون التعاون الإقليمي والدول حل لمشاكل المياه ؟

الدراسات السابقة

١. **دراسة حول نزاع حوض النيل:(2004)**

أظهرت دراسة عن **حوض النيل** أن **النزاع حول مياه النيل** بين دول حوض النيل (مصر، السودان، إثيوبيا) قد تصاعد في العقود الأخيرة بسبب بناء **سد النهضة الإثيوبي** .تناولت الدراسة تأثيرات السد على حصة مصر في المياه، وحللت **الجهود الدبلوماسية** المبذولة لتجنب التصعيد العسكري، بالإضافة إلى دور **منظمة حوض النيل** في التوسط بين الأطراف.

٢. **دراسة نزاع نهر الدانوب:(2010)**

تناولت دراسة حول **نهر الدانوب** النزاع بين دول **النمسا، المجر، رومانيا، وصربيا** بسبب بناء **سد كيشا** على النهر. وقد أظهرت الدراسة أن النزاع نشأ بسبب **التوزيع غير العادل للمياه** بين

الدول الواقعة على النهر، مع التركيز على أهمية إنشاء **آلية إقليمية منسقة** لإدارة المياه المشتركة بين الدول.

٣. **دراسة حول النزاع المائي في الشرق الأوسط:(2016)**

تناولت دراسة تأثير **نهر الفرات** و **نهر دجلة** على العلاقات بين **تركيا، العراق، وسوريا**، حيث تسود توترات حول **التحكم في مصادر المياه** .الدراسة ركزت على **المفاوضات** التي جرت بين الأطراف المعنية ومدى فعالية **الاتفاقيات المائية** السابقة في الحفاظ على الاستقرار السياسي في المنطقة.

٤. **دراسة حول دور القانون الدولي في تسوية النزاعات المائية:(2018)**

تناولت دراسة أعدتها **مؤسسة دراسات المياه الدولية** في **جنيف** تأثير الاتفاقيات الدولية مثل **اتفاقية الأمم المتحدة لمياه الأنهار الدولية** على تسوية النزاعات حول الموارد المائية. أظهرت الدراسة أن **القانون الدولي** يمكن أن يلعب دورًا فعالًا في حل النزاعات، ولكنه يواجه تحديات كبيرة في التنفيذ عندما تكون **الآراء السياسية** متضاربة.

٥. **دراسة جامعة هارفارد حول التغيرات المناخية والنزاعات المائية:(2020)**

أظهرت دراسة أكاديمية أجراها **مركز الدراسات البيئية بجامعة هارفارد** أن **التغيرات المناخية** تساهم في زيادة توترات النزاع حول المياه في بعض الأقاليم مثل **الشرق الأوسط** و **آسيا الوسطى** .وتحدثت الدراسة عن **الآثار المترتبة على ندرة المياه** في ظل هذه التغيرات وكيفية استجابة **الدول المتضررة** عبر **إبرام اتفاقيات مائية جديدة**.

المبحث الأول نزاع حوض الامازون

يُعد حوض الأمازون، الذي ينبع من جبال الأنديز في بيرو، موطنًا لـ ٤٩ مليون نسمة، وهو أكبر غابة مطيرة استوائية في العالم، حيث يمتد لأكثر من ٦٤٠٠ كيلومتر مربع عبر قلب أمريكا الجنوبية، وهو ما يمثل ٤,٩٪ من مساحة اليابسة في العالم. كما أنه موطن لـ ٤٠٠ قبيلة من السكان الأصليين الذين يتحدثون بما يقارب ٣٠٠ لغة مختلفة، ويعتبر رمزًا للثروة الطبيعية الهائلة والتنوع البيولوجي الغني للقارة. لكن على الرغم من جماله الخلاب وأهميته البيئية، فإن نهر الأمازون ليس فقط مصدرًا للماء العذب يُسهم في إرواء عطش الأرض والإنسان، بل هو أيضًا العمود الفقري لأحد أكبر الأحواض النهرية في العالم، مما يجعله حيويًا للتنوع البيولوجي والزراعة والصيد والنقل في المنطقة. يقدم الأمازون مثالًا حيًا على كيفية تأثير المياه في كل جانب من جوانب الحياة البشرية والطبيعية، فضلًا عن دورها الأساسي في تنظيم المناخ العالمي من خلال دورة الكربون والماء.

أولا جغرافيا حوض الامازون

- جغرافيا نهر الأمازون تمثل أحد الأبعاد الفريدة والمعقدة لنظام بيئي عالمي حيوي، فهو يشكل مجموعة متداخلة من الأنظمة البيئية والثقافات والاقتصادات عبر دول أمريكا الجنوبية. نهر الأمازون، المعروف بأنه أطول نهر في العالم حسب بعض المقاييس، والأكثر غزارة بالمياه، ينبع من الأنديز في البيرو ويتدفق عبر الغابات الاستوائية ليصب في المحيط الأطلسي عبر دلتا واسعة في البرازيل، ويشق النهر طريقه عبر مناطق متنوعة بيئيًا وجغرافيًا، مما يجعله محورًا للتنوع البيولوجي والثقافي.
- نهر الأمازون يتدفق عبر عدة دول في أمريكا الجنوبية، بما في ذلك: البرازيل، وبيرو، وكولومبيا، وفنزويلا، والإكوادور، وبوليفيا، وغيانا، وسورينام، وغويانا الفرنسية (إقليم فرنسي). لكل دولة من هذه الدول نصيب متفاوت من مياه الأمازون، سواء عبر الروافد الرئيسية أو المجاري المائية الفرعية، ويعتمد هذا النصيب على الجغرافيا الفيزيائية للنهر وتوزيع الروافد. وفيما يلي الدول التي يمر النهر من خلالها:
- البرازيل: كونها الدولة الأكبر مساحة في أمريكا الجنوبية، تستحوذ البرازيل على الجزء الأكبر من حوض الأمازون، مما يعني أنها تحصل على النصيب الأكبر من مياه النهر. الأمازون يمر عبر البرازيل لمسافة تزيد عن ٦٠% من إجمالي طوله.
- **بيرو:** تعتبر بيرو ثاني أكبر دولة تسهم في حوض الأمازون من حيث النصيب المائي، حيث ينبع النهر في جبال الأنديز البيروفية.
- **كولومبيا وفنزويلا:** كلا الدولتين لهما أجزاء من حوض الأمازون، مع روافد رئيسية تسهم في تغذية النهر الرئيسي.
- **الإكوادور وبوليفيا:** على الرغم من أن حصصهما المائية أصغر نسبيًا، إلا أن لديهما روافد مهمة تغذي النظام البيئي للأما زون. تساهم هذه الروافد في تنوع الحياة البرية والنظم البيئية في حوض الأمازون.
- **غيانا، سورينام، وغيانا الفرنسية:** هذه الدول الواقعة على الساحل الشمالي الشرقي لأمريكا الجنوبية لها مناطق تابعة لحوض الأمازون، خاصةً من خلال الروافد والمجاري المائية التي تندرج ضمن النظام الإيكولوجي للأمازون.[١]

[١] Albert, J. S., Val, P., & Hoorn, C. : The changing course of the Amazon River in the Neogene: center stage for Neotropical diversification. **Neotropical Ichthyology**, volum16, 2018.

ثانيا النزاع حول حوض الامازون

لم تكن النزاعات في حوض الأمازون على تقاسم المياه فقط، ولكن كانت للسيطرة على الموارد الطبيعية في منطقة الأمازون. كما أن وفرة المياه في نهر الأمازون حدت من النزاعات المائية بين الدول الثماني التي يمر بها النهر. وحديثًا، ظهرت مشكلات التغير المناخي وأثرها السلبي على إيرادات المياه من نهر الأمازون وروافده. وتعود جذور نزاع المياه في حوض نهر الأمازون إلى فترة الاستعمار الأوروبي لأمريكا الجنوبية في القرنين السادس عشر والسابع عشر. خلال هذه الفترة، سعت القوى الاستعمارية البرتغالية والإسبانية والهولندية والفرنسية إلى السيطرة على أراضي حوض الأمازون الغنية بالموارد الطبيعية، بما في ذلك مواردها المائية الوفيرة، وأدى هذا الصراع على السيطرة إلى صدامات عسكرية متكررة بين القوى الاستعمارية، وكذلك مع السكان الأصليين في المنطقة. كما أدى إلى تقسيم أراضي حوض الأمازون بين عدة مستعمرات أوروبية، مما أرسى الأساس للحدود الوطنية الحالية للدول المتشاطئة في المنطقة، ولكن بعد استقلال دول أمريكا الجنوبية في القرن التاسع عشر، استمرت النزاعات الحدودية والمطالبات المتنافسة على أراضي حوض الأمازون وموارده المائية. حيث سعت الدول الجديدة إلى تأكيد سيادتها على المناطق التي كانت تابعة سابقًا للمستعمرات الأوروبية.[١]

وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، اندلعت عدة حروب حدودية بين دول حوض الأمازون، مثل الحرب بين البيرو والإكوادور (١٩٤١-١٩٤٢) والحرب بين البرازيل وبوليفيا (١٩٣٢-١٩٣٥)، والتي كانت موارد المياه وحقوق المرور على الأنهار من أسبابها الرئيسية .[٢]

وفي محاولة لتجنب المزيد من النزاعات، شرعت دول حوض الأمازون في إبرام معاهدات واتفاقيات لتحديد الحدود وتنظيم استخدام الموارد المائية المشتركة. أبرز هذه الاتفاقيات هي معاهدة التعاون الأمازونية لعام ١٩٧٨، والتي وقعتها ثماني دول (البرازيل، بوليفيا، كولومبيا، الإكوادور، غيانا، البيرو، سورينام، وفنزويلا).

[١] Marianne Schmink, Jeffrey Hoelle, Carlos Valério A. Gomes & Gregory M. Thaler :From contested to 'green' frontiers in the Amazon? A long-term analysis of São Félix do Xingu, Brazil, **The Journal of Peasant Studies**, 46:2, 377-399, 2019, DOI: 10.1080/03066150.2017.1381841

[٢] Rivera, F. A :**Nineteenth-Century War in the Amazon**. Abya Yala News, 9(1), (1995). 6-7.

على الرغم من ذلك، واجهت دول حوض الأمازون تحديات في تطبيق هذه الاتفاقيات بشكل فعال، حيث استمرت النزاعات الصغيرة والخلافات حول قضايا مثل حقوق الملاحة والتلوث العابر للحدود وإدارة الموارد الطبيعية والمائية المشتركة. [١]

في السنوات الأخيرة، تصاعدت حدة النزاع المائي في حوض الأمازون بسبب العوامل الاقتصادية والديموغرافية والبيئية. فالنمو السكاني والتنمية الصناعية والزراعية المكثفة، إلى جانب تأثيرات التغير المناخي، زادت من الضغط على موارد المياه المحدودة في المنطقة.[٢]

أثارت مشاريع البنية التحتية الضخمة، مثل السدود وخطوط الأنابيب ومشاريع التعدين، مخاوف بشأن تأثيراتها على النظم البيئية والمجتمعات المحلية، مما أدى إلى احتجاجات واسعة النطاق في بعض الحالات

كما يذكر Paul E. Little (٢٠٠٣) أن الصراعات حول استخدام المياه ومواردها في الأمازون لا تنبع فقط من ندرة المياه، بل أيضًا من تعدد الاستخدامات والمصالح المتضاربة بين المجموعات الاجتماعية المختلفة ومثال على ذلك

- **صراعات الصيد في السهول الفيضية لنهر الأمازون:** تُعتبر السهول الفيضية لنهر الأمازون من أكثر النظم البيئية غنى وديناميكية في حوض الأمازون، حيث تغطي مساحة إجمالية تقدر بحوالي ٣٠٧,٣٠٠ كيلومتر مربع. الصراع على الصيد يأتي نتيجة لتزايد الطلب على الأسماك نظراً لنمو المراكز الحضرية في وادي نهر الأمازون، مما أدى إلى توسع أساطيل الصيد التجاري واستخدام تقنيات جديدة للصيد أثرت سلباً على مخزون الأسماك. هذا أدى إلى توترات ومواجهات بين الصيادين التجاريين والسكان المحليين الذين يعتمدون على الأسماك كمصدر رئيسي للبروتين.
- **مجمع بيلو مونتي الكهرومائي:** هذا الصراع يتمركز حول بناء سد بيلو مونتي على نهر شينغو، وهو مشروع تم التخطيط له لتوليد الكهرباء لكنه يثير قلقًا بالغًا بين السكان المحليين والمجتمعات

[١]: Nunes, P. H. F The Amazon Cooperation Treaty Organization: A critical analysis of the reasons behind its creation and development. **Braz. J. Int'l L**., 13, 2016,P 219.

[٢] https://www.un.org/ar/climatechange/science/climate-issues/water

الأصلية التي سيؤثر عليها السد سلبًا. تغيير تصميم السد لتقليل المناطق المغمورة وعدد الأشخاص المتأثرين لم يهدئ من المخاوف بشأن الآثار البيئية والاجتماعية للمشروع.[١]

اتفاقات دول حوض الامازون

- اتفاقية التعاون الأمازونية (١٩٧٨): وقعتها الدول الثماني التي يمر نهر الأمازون عبر أراضيها، وهي البرازيل وبوليفيا وبيرو وإكوادور وكولومبيا وفنزويلا وغيانا وسورينام. تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التنمية المستدامة للمنطقة والحفاظ على البيئة.
- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (١٩٨٢): على الرغم من أنها ليست خاصة بحوض الأمازون، إلا أن هذه الاتفاقية تنظم استخدام المسطحات المائية الدولية والمضائق المائية وتساعد على تجنب النزاعات البحرية.
- معاهدة التعاون الأمازونية (١٩٩٨): أنشئت منظمة دولية تحت اسم "منظمة معاهدة التعاون الأمازونية" لتنسيق الجهود وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات مثل البيئة والنقل والصحة والسياحة.
- اتفاقيات ثنائية: عقدت الدول المجاورة لحوض الأمازون اتفاقيات ثنائية لتنظيم استخدام المياه العابرة للحدود والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية المشتركة.

وتوقعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن غابات الأمازون المطيرة ستعاني من عواقب وخيمة بسبب تغير المناخ في المستقبل القريب. لا تزال بلدان الأمازون لديها سياسات وطنية محدودة بشأن كيفية التكيف، وقد فشلت في التعاون لتعزيز خطط التكيف على المستوى الإقليمي، ركزت معظم الدراسات على سياسات التكيف على المستوى المحلي أو الوطني، ولكنها تتجاهل كيفية تفاعل هذه السياسات مع التعاون الإقليمي الضروري المطلوب في النظم الإيكولوجية العابرة للحدود.[٢]

ثالثا أوجه التشابه والاختلاف مع أزمة نهر النيل بمصر

أوجه التشابه:

[١] Little, P. E.: Abundance is not enough: "**water-related conflicts in the Amazon River Basin**" (No. 337). Brasília: Departamento de Antropologia, Universidade de Brasília. 2003

[٢] Tigre, M.A. Building a regional adaptation strategy for Amazon countries. **Int Environ Agreements** 19, 411–427 (2019). https://doi.org/10.1007/s10784-019-09443-w

- **التـأثيرات البيئيـة والبيولوجيـة:** كلتـا الأزمتـين لهمـا تـأثيرات بيئيـة وبيولوجيـة كبيـرة. فـي حالـة الأمـازون، يؤثر تغير المنـاخ والتدخلات البشرية على التنوع البيولوجي ودورة المياه، بينما يثير سد النهضة مخاوف بشأن تدفق المياه والتأثيرات البيئية على دول المصب.
- **النزاعـات والتعـاون الـدولي:** كـلا الحـالتين تشـهدان تحـديات فـي التعـاون الـدولي وإدارة المـوارد المائيـة. في حوض الأمـازون، هنـاك صـعوبات فـي التعـاون بين الـدول المشـاطئة لتعزيـز خطـط التكيف الإقليمية، وفي حالة سد النهضة، هناك توتر بين إثيوبيا ودول المصب، مصر والسودان.

أوجه الاختلاف:

- **طبيعة الأزمة:** أزمة الأمازون تركز بشكل أساسي على التأثيرات البيئية لتغير المنـاخ والتدخلات البشرية على النظام الإيكولوجي للأمازون، بينما تركز أزمة سد النهضة على التحكم في تدفق المياه وحقوق استخدام المياه بين الدول.
- **السياسات والإجراءات:** في حوض الأمازون، النزاعات تنبع جزئياً من عدم القدرة على التعاون الإقليمي لتعزيز خطط التكيف مع التغير المناخي، بينما في أزمة سد النهضة، الصراع يدور حول التفاوض بشأن شروط ملء وتشغيل السد.
- **الآثار المتوقعة:** التأثيرات المتوقعة من أزمة الأمازون تتعلق بشكل عام بالتنوع البيولوجي والنظم البيئية وتنظيم المنـاخ العـالمي، بينمـا تتركز الآثـار المتوقعـة من سد النهضـة علـى تـوفر المياه والزراعة والإمدادات المائية للشعوب المعتمدة على النيل.

المبحث الثاني نزاع نهر الأردن

نهر الأردن هو أحد أهم الموارد المائية الشحيحة في الشرق الأوسط، حيث يمثل شريانًا حيويًا للحياة في منطقة تتسم بندرة المياه. لكن هذا النهر الذي يجري عبر أراضي سورية ولبنان وفلسطين والأردن وإسرائيل، كان أيضًا مصدرًا للنزاعات السياسية والإقليمية لعقود من الزمن، ويكمن جوهر النزاع حول نهر الأردن في الصراع على الموارد المائية الشحيحة والحقوق في استخدام مياهه. فكل دولة من الدول المتشاطئة تسعى إلى ضمان حصتها العادلة من المياه لتلبية احتياجاتها المتزايدة للري والاستهلاك المنزلي والصناعي. وقد أدى هذا التنافس إلى توترات سياسية وحتى مواجهات عسكرية في بعض الأحيان، علاوة على ذلك، يلعب النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي دورًا محوريًا في تعقيد أزمة المياه في نهر الأردن. فالخلافات حول السيادة على الأراضي والحدود تؤثر بشكل مباشر على حقوق المياه وإدارتها.

كما أن الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وإقامة المستوطنات قرب مجرى النهر يفاقم التوترات ويزيد من تعقيد إيجاد حل عادل للنزاع المائي.

أولا جغرافيا نهر الأردن

حوض نهر الأردن صغير، نسبيا، يتعدى طول النهر ٣٢٠ كيلو مترا، وحوضه ٥٠٠,١١ كيلو متر مربع؛ يمتلك الأردن منه ٥٤%؛ وسوريا ٢٩%، وإسرائيل ٥,١٠% ، ولبنان ٦؛ ويقع ٣% فقط، منه داخل الحدود الإسرائيلية، قبل حرب ١٩٦٧م ؛ والباقي، وقدره ٦٧,٥% بعد احتلالها للضفة الغربية، و ينبع نهر الأردن من أسفل جبل الشيخ»، الغربي والجنوبي، بعد أن تتحد مياه بانياس، وتجري في مجرى واحد، رئيسي، يمتد نهر الأردن، جنوبا، فتعترضه بحيرتا طبرية والبحر الميت، فضلا عن الحولة، التي جففتها إسرائيل. وهو أهم مصادر المياه في فلسطين،لنهر الأردن ثلاثة روافد، هي: الحاصباني، الذي ينبع من سوريا ولبنان؛ وبانياس، الذي يأتي من سوريا؛ والدان، الذي يقع كلية داخل حدود إسرائيل، قبل حرب ١٩٦٧م ويعتبر اليرموك الرافد الدائم، الذي ينبع من سورية. [١]

ثانيا تاريخ مشكلة نهر الأردن

تعود جذور النزاع حول مياه نهر الأردن إلى الحقبة الاستعمارية، عندما تم توقيع اتفاقية سايكس-بيكو عام ١٩١٦، والتي قسمت المنطقة إلى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية. وقد أدى هذا التقسيم إلى صراعات حدودية وخلافات حول حقوق المياه بين الدول المتشاطئة.

ولقد عملت الحركة الصهيونية منذ ظهورها وسعيها لإنشاء الوطن القومي لليهود على أن يتمتع بموقع استراتيجي مهم تتوافر به موارد المياه وعندما نجح الصهاينة في قيام دولة إسرائيل» عام ١٩٤٨م بدأت المشكلة المائية في المنطقة بالتفاقم ؛ حيث تطلعت إسرائيل السيطرة على مياه الدول العربية في المنطقة لاسيما مياه نهر الأردن[٢]

فسعت لتنفيذ العديد من المشروعات المائية؛ لإقامة المستوطنات ومع زيادة المستوطنات زادت الحاجة إلى المياه، وقد بدأت «إسرائيل» عام ١٩٥١م في تنفيذ أولى مخططاتها في السيطرة على مياه حوض نهر الأردن ، بتجفيف بحيرة الحولة والمستنقعات الموجودة بالجليل الأعلى ؛ لاستغلال تلك

---

[١] عبدالقادر حسين ياسين: "نهر الأردن يشعل حرب ١٩٦٧"، **مجلة شؤون فلسطينية**، ع، ٢٥٧، ٢٠١٤، ص ٢

[٢] شاكر عبد العزيز المخزومي : **في طريق العطش أزمة المياه في العراق وبعض الدول العربية**، ط ١ ، دار الرواد الأردنية للنشر والتوزيع، المطبعة الوطنية ، عمان ، ٢٠١١ ، ص ٣٦.

الأراضي في الزراعة بالاستفادة من مياه نهر الأردن ، وعندما تطرق العمل إلى المنطقة منزوعة السلاح المتفق عليها بين سوريا وفلسطين ؛ واستمرت بعد ذلك محاولات إسرائيل للسيطرة على اكبر قدر من المياه [١]

وبعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، توقفت الجهود الأمريكية بين العرب والإسرائيليين، وأعلنت إسرائيل أنها ماضية بمشاريعها لتحويل مياه نهر الأردن إلى النقب، لذلك قررت عمل مشروع ضمن خطتها العشرية، حيث تتعاون شركة تاهال الإسرائيلية، مع فريق من خبراء المياه الأمريكيين برئاسة الدكتور إبيل (وهو أستاذ الهيدرولوجيا في جامعة بلتيمور)؛ لسحب (٧٠٠) مليون / م من مياه حوض الأردن، بدلاً من (٥٤٠) مليون / م المحددة بالخطة السباعية، وسيتم سحب (٥٠٠) مليون /م، من أصل تلك الكمية من مياه بحيرة طبريا إلى النقب بدلاً من (٣٤٠) مليون م المعتمدة في الخطة السابقة. وقررت إسرائيل تنفيذ المشروع على مرحلتين؛ الأولى تنتهي في عام ١٩٦٤، وغايتها نقل (١٨٠) مليون /م من طبريا للنقب، لتغذية الحوض الساحلي الذي بدأت مياه آباره تتعرض للملوحة، كما اقامت إسرائيل عدة مشروعات اخري دون النظر لاحتياج باقي الدول من المياه مثل مشروع الجليل الأعلى: يهدف المشروع إلى توفير مياه لري مائة الف دونم من الأراضي الزراعية. – مشروع غور الأردن ويحمل هدف المشروع السابق نفسه، بري مائة الف دونم في غور بيسان من نهر الأردن وبحيرة طبريا، وكذلك مشروع الجليل الغربي أقيم لاستثمار مياه الفيضانات والسيول في وادي العوجا وجزء من المياه المحولة من نهر الأردن والمياه المكررة لري القسم الغربي في صحراء النقب.[٢]

واعتمدت إسرائيل على قوتها العسكرية في فرض الامر الواقع في نزاعاتها المائية حيث شنت إسرائيل عمليات عسكرية عام ١٩٦٧ على مرتفعات الجولان للسيطرة على منابع المياه مما ساعدها على:-

- ادى احتلال الجولان إلى إفقاد سوريا مخزونا مائيا يعادل ١٤٪ من المخزون المائي السوري عدا) مياه نهر الفرات.
- احتلال الضفة الغربية ذات المخزون الجوفي الذي يعادل ٤١٪ من مخزون مياه فلسطين.

---

[١] على على محمد:" الموقف المصري من مشكلة مياه حوض نهر الأردن (١٩٥٣-١٩٩٤) دراسة تاريخية"، **مجلة مصر الحديثة**، ع٢١ ، ٢٠٢٢، ص ٨١

[٢]، إبراهيم فاعور الشرعة، خالد حمد الزمات: "المشاريع الإسرائيلية لاستغلال مياه نهر الأردن".**مجلة العلوم الاجتماعية**، مج ٣٦، ع ٢، ٩٣ – ١٤٠ ، ٢٠٠٨، ص ١١٣

- أصبحت إسرائيل تتحكم بحوالي نصف طول نهر اليرموك وأصبح ٩٥% تقريبا من نهر الأردن بيد إسرائيل مما جعلها تتحكم بتنمية النهر.
- بدأت إسرائيل بتحويل مياه نهر اليرموك لتزيد من تدفق المياه نحو بحيرة طبريا مما جعل سوريا تقوم بتنفيذ عدد من السدود الصغيرة لحجز مياه الوديان والينابيع مما أدى إلى حجز مياه اليرموك.
- تعوق إسرائيل تنفيذ مشروع سد الوحدة بحجة أنه لا يمكن تنفيذ المشروع قبل التوصل إلى اتفاق بين الأردن وسوريا وإسرائيل على حقوق المياه وتوزيعها
- تتعامل إسرائيل مع احتلالها للأرض العربية باعتباره أمرًا أبديا مما يعطيها حقوقا في المياه، لذا تسحب من مياه الضفة ونهر الأردن ٦٠٠ مليون متر ٣ / سنة مقابل أعلى حصة حددتها (خطة جونسون) لها ٣٧٥ م٣ / سنة.
- تسحب إسرائيل من مياه اليرموك نحو ١٠٠ مليون متر ٣ مقابل حصة لا تزيد عن٢٥ مليون متر٣
- تسعى إسرائيل إلى إدخال نهر الليطاني اللبناني إلى منظومة نهر الأردن واقتسام المياه بعد ذلك ما بين الدول الواقعة في حوض هذه المنظومة على أساس واقع الاحتياجات؛ وذلك كشرط للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ .[١]

وفي السنوات الأخيرة، برزت مشكلات إضافية تتعلق بتلوث مياه النهر بسبب الصرف الصحي غير المعالج والنفايات الصناعية. كما أن التغيرات المناخية وموجات الجفاف المتكررة قد ساهمت في تفاقم أزمة المياه في المنطقة.

ثالثا الاتفاقات الدولية حول مياه نهر الأردن

الاتفاق الأردني السوري في ٤ يونيو ١٩٥٣

هذا الاتفاق يتم إنشاء سد على نهر اليرموك في موقع المقارن وظل بموجب هذا السد هو المشروع الرئيس لتخفيف وطأة الأزمة المائية على الأردن، وقد احتفظت سوريا في هذه الاتفاقية بحق الانتفاع من مياه الينابيع المتفجرة في أراضيها كافة وكذلك الحصول على ٧٥٪ من القوة الكهربائية المولدة، وتسهم في تكاليف هذه المنشآت ٩٥% وتم توقف المشروع مع حرب التي شنتها إسرائيل على مرتفعات الجولان

[١] أبو سكين، حنان كمال:" مشكلة المياه في حوض نهر الأردن بين الواقع والمحددات القانونية." **المجلة الجنائية القومية**، مج٥٨، ع-١ ٢٠١٥ ، ص ٧١

عام ١٩٦٧. ثم كثفت سوريا بناء السدود على روافد اليرموك في أراضيها منذ ذلك الحين حتى بلغ مجموع السدود ٢٦ سدًا، ، كما وسعت سورية من استعمالاتها لمياه الينابيع، ونشطت فى حفر الآبار واستغلال المياه الجوفية داخل أراضيها. [١]

اتفاق جونسون ١٩٥٥

في عام ١٩٥٥، تم التوصل إلى اتفاقية جونستون، والتي كانت محاولة من قبل الرئيس الأمريكي إيزنهاور لحل النزاع المتصاعد حول مياه نهر الأردن بين الدول المتشاطئة. جاءت هذه الاتفاقية في أعقاب فترة من التوترات والمناوشات العسكرية بين الدول، وبموجب هذه الاتفاقية ، تم تحديد حصص كل دولة من مياه نهر الأردن على النحو التالي: لبنان ٣٥ مليون متر مكعب سنويًا، سوريا ١٣٢ مليون متر مكعب، الأردن ٧٢٠ مليون متر مكعب، وإسرائيل ٤٠٠ مليون متر مكعب. كما نصت الاتفاقية على إنشاء لجنة تنسيق لمراقبة تطبيق الحصص المتفق عليها وحل أي نزاعات قد تنشأ، تم توقيع اتفاقية جونستون من قبل لبنان والأردن، في حين رفضتها سوريا وإسرائيل. واعتبرت سوريا أن حصتها من المياه غير كافية، بينما اعترضت إسرائيل على حصول الدول العربية على حصص أكبر منها. ورغم هذا الرفض، حاولت الاتفاقية إرساء قواعد لتقاسم موارد المياه المحدودة للنهر بين الدول المتشاطئة، على الرغم من كونها مبادرة مهمة، إلا أن اتفاقية جونستون لم تنجح في حل النزاع بشكل نهائي. فقد استمرت الخلافات والتوترات بين الدول المتشاطئة حول تطبيق الحصص المقررة، خاصة مع تزايد الطلب على المياه بسبب النمو السكاني والتنمية الزراعية والصناعية.[٢]

اتفاقية أوسلو

عقدت عقد اتفاقية أوسلو الأولى في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م برعاية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والتي تعرف كذلك باسم اتفاقية الحكم الذاتي الفلسطيني ، وهو اتفاق سلام وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وقد أجلت اتفاقية أوسلو بموافقة الفلسطينيين موضوع المياه إلى ما أطلق عليه مفاوضات الحل النهائي مع موضوعات أخرى مهمة مثل القدس ، واللاجئين ، وقد نصت المادة السابعة من الاتفاق على تشكيل عدة لجان على رأسها السلطة الفلسطينية لإدارة المياه، على أن تحدد سلطة ومسؤولية هذه

[١] حنان كمال أبو سكين :"مشكلة المياه في حوض نهر الأردن بين الواقع والمحددات القانونية"، **مرجع سابق** ٢٠١٥ ص ٩٢.

[٢] الشرعة، إبراهيم فاعور صيتان، و أبا الزمات، خالد حمد: "المشاريع الإسرائيلية لاستغلال مياه نهر الأردن. **مرجع سابق** ، ص ١٠٣ – ١٠٦

اللجنة واللجان الأخرى، وفى اتفاق أوسلو الثاني تم الاتفاق على يقسم الضفة الغربية لثلاث مناطق والمنطقة (ج) في التقسيم تضم ٧٠٪ من مساحة الإقليم تبقى تحت السيطرة الكاملة لإسرائيل والطبقات الرئيسية للمياه الجوفية المشتركة تقع في هذه المنطقة [١]

الاتفاق الأردني الإسرائيلي

في ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤ تم توقيع معاهدة السلام بين الأردن واسرائيل وتم تخصيص جزء منها لموضوع الماء وهى تتضمن أحكامًا تفصيلية بشأن تقاسم المياه بين الطرفين، و تبادل المعطيات المائية وإنشاء أنظمة التخزين وإدارة الموارد المشتركة وحماية نوعية الماء، وقد اعتبرت الحكومة الأردنية أنها قد أكدت حقوقها التاريخية وحصلت على مكاسب كبيرة. ولكن وجه بعض الانتقاد للاتفاق حيث سمح لإسرائيل بالحصول على الماء ابتداءً من (وادي عربة) في الجنوبن كما تستمر إسرائيل فى استخدام آبارها الموجودة في تلك المنطقة ولكن السماح بحفر آبار جديدة صار من حق الأردن ، كما أن المياه التي حصل عليها الأردن في بحيرة طبرية بدلا من حصته في نهر اليرموك كانت ملوثة وتجاهلت الاتفاقية حقوق الدول العربية الأخرى فى نهر اليرموك والأردن.[٢]

ثالثا أوجه التشابه والاختلاف بين أزمة نهر الأردن وأزمة سد النهضة

أوجه التشابه:

- كلاهما يتعلق بنزاع حول موارد مائية محدودة ومهمة بين دول متشاطئة.
- تلعب عوامل مثل الزيادة السكانية والتنمية والتغيرات المناخية دورًا في تفاقم الأزمتين.
- تواجه الدول المعنية تحديات في التوصل إلى اتفاقيات عادلة وفعالة لإدارة الموارد المائية.
- تؤثر الخلافات السياسية والأمنية بين الدول المعنية على مسار المفاوضات وإيجاد حلول دائمة.
- لكلا النزاعين تداعيات اقتصادية واجتماعية وبيئية واسعة النطاق على المنطقة.
- تعتمد عدد من الأطراف الازمة سياسة الامر الواقع في التعامل مع الازمة ، كما لا تبدى عدد من الدول الاهتمام بالقوانين والمواثيق الدولية.

---

[١] على على محمد:" الموقف المصري من مشكلة مياه حوض نهر الأردن (١٩٥٣-١٩٩٤) دراسة تاريخية"، **مرجع سابق** ص ٩٢-٩٣

[٢] حنان كمال أبو سكين (٢٠١٥) :"مشكلة المياه في حوض نهر الأردن بين الواقع والمحددات القانونية"، **مرجع سابق** ٢٠١٥، ص ٨٤

أوجه الاختلاف:

- يتعلق نزاع نهر الأردن بتقاسم موارد مائية موجودة بالفعل، بينما يتمحور نزاع سد النهضة حول بناء سد جديد وتأثيره على تدفقات المياه.
- ينطوي نزاع الأردن على خمس دول متشاطئة (لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، وإسرائيل)، بينما ينحصر نزاع سد النهضة بين ثلاث دول (إثيوبيا، السودان، ومصر)
- تاريخيًا، كانت هناك محاولات عديدة لحل نزاع الأردن عبر اتفاقيات مثل اتفاقية جونستون (١٩٥٥)، لكن لم يتم التوصل إلى حل نهائي حتى الآن. أما في حالة سد النهضة، فلا تزال المفاوضات جارية للتوصل إلى اتفاق أولي.
- يعتمد نهر الأردن بشكل كبير على المياه الجوفية، في حين أن سد النهضة يركز على مياه نهر النيل السطحية.
- تتمتع دول نزاع الأردن بقدرات اقتصادية وسياسية متفاوتة، بينما تُعتبر مصر وإثيوبيا من أكبر الاقتصادات في القارة الأفريقية.

المبحث الثالث نزاع نهري دجلة والفرات

نزاع تركيا وسوريا والعراق حول نهري دجلة والفرات هو صراع إقليمي طويل الأمد له جذور تاريخية وسياسية وجغرافية عميقة، حيث ينبع هذان النهران من الأراضي التركية، حيث تسيطر تركيا على معظم مصادر المياه التي تغذي النهرين، قبل أن يجريا عبر سوريا والعراق. هذه الميزة الجغرافية منحت تركيا نفوذًا كبيرًا على توزيع المياه في المنطقة، مما أثار مخاوف سوريا والعراق من النقص في الموارد المائية الحيوية لاقتصاداتهما الزراعية ومصادر الطاقة، على مدى عقود، حاولت الدول الثلاث التوصل إلى اتفاقيات لتقاسم مياه النهرين بشكل عادل، لكن الخلافات السياسية والأجندات المتنافسة عرقلت التوصل إلى حل دائم. تركيا تسعى لتأمين احتياجاتها المتزايدة من المياه لأغراض الري والطاقة الكهرومائية، بينما تخشى سوريا والعراق من آثار نقص المياه على قطاعاتهما الزراعية وإمداداتهما من الطاقة. هذا الصراع حول الموارد المائية الشحيحة يُعد أحد أبرز القضايا الجيوسياسية في الشرق الأوسط، ويمثل تحديًا كبيرًا للتعاون الإقليمي والاستقرار في المنطقة.

أولا جغرافيا نهري دجلة والفرات

أولا نهر دجلة:

ينحدر من منابع دجلة من مرتفعات جنوب شرق تركيا على ارتفاع يتراوح بين (١٠٠٠-٢٠٠٠م) ويتجه عن الجنوب الشرقي لمسافة ٣٤٠كم في الأراضي التركية متلقياً العديد من الروافد ويكون النهر الحدود التركية السورية لمسافة٣٥كم ثم يواصل سيره ٦ كم على الحدود العراقية السورية ليدخل الأراضي العراقية إلى الجنوب من قرية فشخابور العراقية وفي الأراضي العراقية يصب فيه العديد من الروافد القادمة من تركيا وإيران وسوريا والعراق منها(الزاب الكبير ، الزاب الصغير ،نهر العظيم، نهر ديالى) و تلك الروافد تزود نهر دجلة بحوالي (٥٢%) من مجموع مياهه السنوية ويبلغ طول مجرى نهر دجلة في الأراضي العراقية من قرية فيشا خبور على الحدود السورية عند التقائه مع الفرات ليكونا شط العرب بالقرب من مدينة القرنة في جنوب العراق حوالي ٩٦٠كم ، وطوله من منبعه حتى مصبه في شط العرب ١٩٠٠ كلم ، منها ٤٨٥ كلم في الأراضي التركية و ١٤٠٠ كلم تقريباً في الأراضي العراقية . ويصل صبيبه السنوى إلى ٤٢ مليار م .[١]

ثانيا نهر الفرات

ينبع من المنطقة الجبلية في تركيا شمال منطقة أرضروم بتركيا ويتكون من التقاء رافدي فرات صو ومراد صو اللذان يجريان من الشرق نحو الغرب، ويلتقيان الى الشمال من مدينة كيبان ليكونا نهر الفرات ، ثم الى الجنوب من مدينة كيبان بحوالي (١٢٠ كم) يصب فيه رافد توخمه صو الذي ينحدر من جبال طوروس، يجري نهر الفرات في الاراضي التركية لمسافة (٤٥٥كم) ، ثم يدخل الاراضي السورية عند قرية جرابلس ، والى الجنوب منها بحوالي (٣٠ كم) يصب فيه رافد الساجور الذي ينبع من الجبال التركية ايضا، ثم يخترق نهر الفرات هضبة الجزيرة السورية ويصب في جانبه الايسر من مدينة الرقة رافداه البليخ والخابور اللذان ،ثم

يدخل النهر الأراضي العراقية عند قرية حصيبه في منطقة الهضبة الغربية ، بعد سدة الهندية وهو المجرى الرئيس لنهر الفرات الذي يستمر في اتجاهه الجنوبي. ثم يجري نهر الفرات، ليلتقي عند مدينة القرنة مع نهر دجلة. يبلغ طول نهر الفرات (٢٣٠٠ كم) يقع منها (١٢٠٠ كم) داخل العراق في حين يقع الباقي في سوريا وتركيا .[٢]

---

[١] سامي محمد أحمد:" العلاقات المائية بين تركيا وسوريا والعراق "، **مجلة السودان**، س٦، ع٩، ١٢١ – ١٤٣. م، ٢٠١٧، ص ١٢٥

[٢] مهـــا شـــاكر: **جغرافيـــا العـــراق** ، جامعـــة البصـــرة ،(٢٠١٠) متـــاح علـــى https://faculty.uobasrah.edu.iq/uploads/teaching/1625429863.pdf

ثانيا النزاع حول نهري دجلة والفرات

حتى قيام الحرب العالمية الأولى لم تكن هناك مشاكل سياسية او اقتصادية بشأن استخدام مياه نهري دجلة والفرات بسبب وقوعهما من المنبع حتى المصب تحت سيادة دولة واحدة هي الدولة العثمانية ، إلا أنه وبعد تفكيكها وانفصال كل من العراق وسوريا عن سيادتها بعد الحرب العالمية الأولى ، اختصت تركيا بالمنبع والمجرى الأعلى لنهري الفرات ودجلة ، وسوريا بالمجرى الأوسط للفرات ، والعراق بنهر دجلة والأوسط والادنى والمصب ، والمجرى الأدنى لنهر الفرات والمصب مما نتج عنه اهتمام كل دولة بمصالحها الشخصية واحتياجات شعبها، و بعد انهيار الدولة العثمانية فى أواخر الحرب العالمية الأولى ، وقع الحلفاء مع حكومة السلطان محمد الخامس فى استنبول معاهدة سيفر (١٩٢٠) . وبموجب هذه المعاهدة احتفظت تركيا بأراض عربية هي : حوض نهرى سيحان وجيحان (كيليكيا) ، ومنحدرات المياه على سفوح طوروس الجنوبية بلاد) مرعش وديار بكر) . ثم عقدت الحكومة التركية مع فرنسا ، بصفتها الدولة المنتدبة على سورية ، اتفاقية أنقرة (١٩٢٠) ، تخلت فيها فرنسا لتركيا عن أراض جديدة شملت عينتاب، كلس ، أورفة ، ماردين ، جزيرة ابن عمرو. وجرى ترسيم الحدود سياسياً إلى الجنوب من خط الحدود الطبيعي (وهو مقسم المياه في طوروس) . ولم تكتف الحكومة التركية بهذا التوغل والاندفاع جنوباً ، بل طالبت بمنطقتى الموصل العراقية والاسكندرونة السورية، وبسبب حرص بريطانيا ، الدولة المنتدبة على العراق، على حقول النفط في الموصل ، فقد اعترفت تركيا بالموصل عراقياً (١٩٢٦) ، وغنمت الاسكندرونة بالاتفاق مع فرنسا (١٩٣٩) . وتشكل منطقة الاسكندرونة حوضاً مائياً مهماً، تتوسطه بحيرة العمق ، وتنتهى إليه ثلاثة انهار هي : عفرين ، الأسود ، العاصي، وهكذا سيطرت تركيا على أعالى دجلة والفرات، وعلى مجمل حوض سيحان وجيحان والمجمع المائى فى الاسكندرونة ، إضافة إلى أعلى أنهار قويق ، الذهب ، الساجور ، بليخ، الخابور (والثلاثة الأخيرة هي من روافد الفرات في سورية) .[١]

استطاعت سورية في وقت ما، أن "تساوم" تركيا بلعب ورقة ضغط متمثلة في دعمها لحزب العمال الكردستاني، مستغلة أيضًا عدم استكمال مشروع جنوب شرق الأناضول، لتحصل من تركيا على توقيع معاهدة ١٩٨٧) التي تتعهد تركيا بموجبها، كما ذكرنا، بضمان دفق ٥٠٠ م / ثانية من مياه الفرات نحو سورية)، واستطاعت حشد الدعم الدولي لتعطيل تمويل مشاريع سدود تركية، فإن الوضع تغيّر اليوم،

[١] هيثم كيلاني:"قضية نهري دجلة والفرات بين تركيا وبين سوريا والعراق"، **.المؤتمر السنوي الثالث – المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين**، مركز دراسات المستقبل . جامعة أسيوط، ٥١٣ – ٥٣٩. ١٩٩٨،

وبصفة جذرية، فسورية هي اليوم بصدد الخروج من فترة حروب وعدم استقرار والنظام السوري في حالة وهن ولا يسيطر على كامل ترابه ثم إنه لم يعد يملك ورقة الضغط التي كانت لديه .[١]

فقد شهدت العلاقات السورية – التركية تحوّلا جذريا بعد الانتفاضة الشعبية سنة ٢٠١١ في سورية، حيث فتحت تركيا حدودها، ووفرت المرور الآمن للمقاتلين ضد النظام السوري مثل جبهة النصرة، وقد نفّذ الجيش التركي أيضًا عمليات عسكرية مباشرة في الأراضي السورية (عملية "درع الفرات" سنة ٢٠١٦، عملية "غصن الزيتون" سنة ٢٠١٨، وعملية نبع السلام سنة ٢٠١٩)، وبذلك حلت الحلول العسكرية مكان سياسة التعاون والتقارب التي سادت خلال العقد الأول من هذا القرن، والغرض من هذه السياسة الجديدة بالنسبة إلى تركيا هو إحكام السيطرة على الشريط الحدودي ومجابهة قوات سوريا الديمقراطية"، التي يشكلها الأكراد، وإعادة توطين جزء من اللاجئين السوريين في هذا الشريط الحدودي، لتغيير تركيبته الديموغرافية والحيلولة دون قيام أي كيان كردي مستقل في شمال سورية، فالوضع الداخلي في العراق منذ بداية القرن إلى اليوم، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، حيث أضحى تلازم الفساد المحاصصة مع حقيقة قائمة[٢]

ولا يمنح هذا البلد القدرة الكافية على التفاوض مع تركيا حول الموارد المائية المشتركة بل نعتقد أن تركيا استغلت هذا الوضع الواهن الذي صار عليه العراق وكذلك سورية على الوجه الأمثل لها، وذلك باستكمال مشروع جنوب شرق الأناضول، بالرغم من أن الأناضول لا يمثل أكثر من ٣٠ في المئة من مواردها المائية المتجددة. لكنّه من أهم الأقاليم التركية في الإنتاج الزراعي (فواكه خضروات بقول وحبوب باستعمال أحدث تقنيات الري، أما تركيا، فهي اليوم قوة اقتصادية على المستوى الإقليمي والعالمي انتقل ناتجها الداخلي الخام من ٢٠١ مليار دولار سنة ٢٠٠١ إلى ٧٦١ مليار دولار سنة ٢٠١٩، تستثمر في إعادة إعمار العراق وفي مجال المحروقات، وتؤمن جزءًا مهما من واردات العراق وسورية بما في ذلك وارداتهما الغذائية.[٣]

---

[١] Marwa Daoudy, "**Hydro-Hegemony and International Water Law**: Laying Claims to Water Rights," Water Policy, no. 2 (2008), p. 94

[٢] عبدالكريم داوود:" النزاع العراقي – السوري – التركي على مياه دجلة والفرات: قراءة جيوبوليتيكية" : **مجلة سياسات عربية**، ع٦٢، مج ١١ ، ٢٠٢٢، ص ٥٦

[٣] جنى جبور:" دبلوماسية القوة الناهضة. ترجمة جان جبور"، **مرجع سابق**

ثالثا الاتفاقيات التي تناولت نهري دجلة والفرات

أبرمت العديد من الاتفاقيات المشتركة بين تركيا والدول المتشاطئة على حوضي دجلة والفرات، سواء خلال مرحلة الانتداب التي خضع لها كل من العراق (بريطانيا) وسوريا(فرنسا) أو خلال مرحلة الاستقلال الوطني لكلا البلدين ولعل من أهم المعاهدات والاتفاقيات بين العراق وتركيا حول الحوضين ، هي:

- المعاهدة البريطانية الفرنسية لعام ١٩٢٠ وقعت الاتفاقية بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٢٠ من قبل
- دولة الانتداب البريطاني (العراق) والانتداب الفرنسي (سوريا) وتركيا.
- معاهدة لوزان بين دول الحلفاء وتركيا لعام ١٩٢٣ وقعت الاتفاقية بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٣ من قبل دولة الانتداب البريطاني (العراق) والانتداب الفرنسي (سوريا) وتركيا. [١]
- معاهدة حسن الجوار بين العراق وتركيا لعام ١٩٤٦ وقعت بتاريخ ٢٩/٣/١٩٤٦ وتتضمن الاتفاقية بموجب المادة (٦) من الاتفاقية ستة بروتوكولات ، عالج البروتوكول الأول تنظيم جريان مياه دجلة والفرات وروافدهما ، وبتأكيد حق العراق في تنفيذ أية إنشاءات أو أعمال على النهرين تؤمن إنسياب المياه بصورة طبيعية أو للسيطرة على الفيضانات سواء في الأراضي العراقية أو الأراضي التركية على أن يتحمل العراق تكاليف إنشائها.
- برتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا عام ١٩٧١: عقد بين العراق وتركيا للتعاون الاقتصادي والفني بين البلدين ، وتضمن بحث مشكلة المياه بين الطرفين.
- برتوكول التعاون الفني والاقتصادي عام ١٩٨٠ : عقد بروتوكول التعاون الفني والاقتصادي بين العراق وتركيا ، وانضمت إليه سوريا عام ١٩٨٣، ويقضي بتشكيل لجنة فنية مشتركة لدراسة القضايا المتعلقة بالمياه الإقليمية، مياه حوضي دجلة والفرات.
- بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين سوريا وتركيا لعام ١٩٨٧ : اذ نصت المادة السابعة منه على ان : " يعمل الجانبان مع الجانب العراقي لتوزيع مياه نهري الفرات ودجلة في اقرب وقت ممكن "
- اتفاقية عام ١٩٨٩ بين العراق و سوريا : الذي يقضي بان تكون حصة العراق المائية بنسبة سنوية قدرها ٥٨% من مياه نهر الفرات الممررة لسوريا على الحدود السورية – التركية . ٩.

[١] سامي محمد أحمد:" العلاقات المائية بين تركيا وسوريا والعراق "، **مرجع سابق**

التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا بعد سقوط النظام السياسي في العراق) عام٢٠٠٣

- وقعت أنقرة مع دمشق اتفاق أضنة في أكتوبر ١٩٩٨. في أعقاب هذا التقارب، تحسنت العلاقات بين البلدين إلى حدٍ كبير، على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وخلال زيارته لسوريا عام ٢٠٠٤، اقترح رجب طيب أردوغان، الذي كان يشغل آنذاك منصب رئيس الوزراء التركي، بناء سدٍ متعدد الأغراض على نهر العاصي.
- وفي عام ٢٠٠٩، وقع وزير الري السوري ووزير البيئة التركي مذكرة تفاهم لبناء "سد الصداقة" على الحدود التركية- السورية. التقت الجهات المسؤولة- المديرية العامة التركية للدولة للأشغال المائية (DSİ) والشركة السورية العامة للدراسات المائية- في يناير ٢٠١٠، وتم الاتفاق على أنّ دراسة الجدوى والتصميم النهائي المقترح سيجهزان بحلول أكتوبر ٢٠١٠. وفي ٦ فبراير ٢٠١١، احتفل رؤساء وزراء البلدين بوضع حجر الأساس لمشروع سد الصداقة. ومع ذلك، توقف المشروع في مارس من نفس العام بسبب الانتفاضة السورية. وبعد خمس سنوات، ومع عدم وجود نهايةٍ للنزاع السوري، يبدو اليوم أنّ مستقبل هذا المشروع غير مؤكد. [١]

رابعا الاثار السلبية لعدم التوصل لاتفاق حول نهري دجلة والفرات على الدول

أولا الاثار السلبية على العراق

- ارتفعت نسبة الأملاح في نهر الفرات من ٤١٥ جزء بالمليون عام ١٩٨٠ إلى ٧٩٢,٥ جزء بالمليون عام ١٩٩٦، وقد تصل في بعض المناطق إلى أكثر من ٣٥٠٠ جزء بالمليون مما يجعلها غير صالحة للاستخدامات البشرية والزراعية. يُتوقع أن تؤدي المشاريع التركية، خاصة مشروع اليسو، إلى خفض الواردات المائية لنهر دجلة عند الحدود العراقية التركية إلى ٩,٦ مليار

[١] سامي محمد أحمد:" العلاقات المائية بين تركيا وسوريا والعراق "، **مرجع سابق**

متر مكعب سنويًا، وهو ما يمثل ٤٧% من الإيراد المائي التركي البالغ ٢١ مليار متر مكعب، مما سيكون له آثار خطيرة في سنوات الجفاف[١].

- ستؤدي المنشآت المائية التركية إلى انخفاض مناسيب المياه في دجلة بنسبة ٦٠% وفقدان العراق ٨٠% من مياه نهر الفرات. كل خسارة مليار متر مكعب من مياه الفرات تعني فقدان ٢٦ ألف دونم من الأراضي الزراعية و٤٠% من هذه الأراضي بسبب ارتفاع ملوحة المياه.[٢]
- اتساع رقعة التصحر في العراق بلغ ٧٠% للأراضي المروية و٧٢% للأراضي المطرية و٩٠% للمراعي بسبب شح المياه وتغير المناخ وسوء الإدارة، مما يهدد الأمن الغذائي مع النمو السكاني. انخفض نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة من ١٨٤٤١ متر مكعب سنويًا عام ١٩٥٥ إلى ٥٢٨٥ متر مكعب عام ١٩٩٠ و١٤٢٧ متر مكعب عام ٢٠١٠[٣].
- العوامل المساهمة في تفاقم أزمة المياه هي النمو السكاني بمعدل ٣%، والهجرة من الريف إلى المدن، وتغير نمط الاستهلاك، والتوسع الصناعي، والحاجة للطاقة الكهرومائية، فضلاً عن استخدام طرق ري بدائية تؤدي إلى تبذير المياه[٤].

المبحث الرابع نزاع نهر الكولورادو

تعاني منطقة حوض نهر كولورادو من موجات جفاف متكررة على مدى العقدين الماضيين، مما أدى إلى انخفاض كبير في مستويات المياه في خزانات النهر الرئيسية مثل بحيرة ميد وبحيرة باوال. وقد تسببت هذه الأزمة في فرض قيود صارمة على استخدام المياه، وإعادة النظر في سياسات إدارة الموارد المائية في المنطقة ، وتوزيعها على الدول .

---

[١] فؤاد قاسم الأمير: **الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم** ، مرجع سابق

[٢] وزارة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات العراقية، المجموعة الإحصائية ، ٢٠١٣.

[٣] انتصار جاسم جبر، شروق نعيم جاسم :"تناقص واردات نهرى دجلة والفرات واثارها على الإنتاج الزراعي محافظات وسط وجنوب العراق نموذجا، **مجلة كلية الاداب قسم الجغرافيا**، جامعه بغداد، ٢٠١٥

[٤] وليد عبد الحميد صالح :" الانعكاسات السلبية للمشاريع التركية لاستثمار مياه حوضي دجلة والفرات على العراق "، ضمن كتاب الأمن المائي العربي، **مركز الدراسات العربي – الأوربي، أعمال المؤتمر الدولي الثامن** للمدة ٢١-٢٣ ، ٢٠٠٠

أولا جغرافيا نهر الكولورادو

ينبع نهر الكولورادو من جبال روكي في ولاية كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية، ويتدفق جنوبًا لمسافة ٢,٣٣٠ كم (١,٤٥٠ ميلًا) قبل أن يصب في خليج كاليفورنيا في المكسيك. يمر النهر عبر سبع ولايات أمريكية هي كولورادو، ويومنغ، يوتا، نيو مكسيكو، أريزونا، نيفادا، وكاليفورنيا .

ويغطي حوض نهر الكولورادو مساحة تبلغ حوالي ٦٣٧,٠٠٠ كم² (٢٤٦,٠٠٠ ميل مربع)، ويمتد عبر أراضي المكسيك والولايات المتحدة. كما يُعد نهر الكولورادو واحدًا من أكبر الأنهار في الغرب الأمريكي، ويلعب دورًا حيويًا في توفير المياه للزراعة والاستخدامات المنزلية والصناعية في المنطقة لبعض الولايات الامريكية والمكسيك، كما تتميز منطقة حوض نهر الكولورادو بتضاريس متنوعة، تشمل الجبال الشاهقة والصحاري الواسعة والأودية العميقة. يشتهر النهر بتكوينات الحجر الرملي الملونة والكانيونات الضخمة، مثل الكانيون الشهير جراند كانيون، كما يُعد نهر الكولورادو مصدرًا رئيسيًا للمياه لأكثر من ٤٠ مليون شخص في الغرب الأمريكي، كما يوفر المياه للري لملايين الأفدنة من الأراضي الزراعية، لكن في السنوات الأخيرة، شهد النهر انخفاضًا كبيرًا في تدفقه بسبب موجات الجفاف المتكررة والتغيرات المناخية..[١]

ثانيا النزاع حول نهر الكولورادو

تعود جذور النزاع حول مياه نهر الكولورادو إلى أواخر القرن التاسع عشر، عندما كانت المنطقة الغربية للولايات المتحدة تشهد موجة استيطان واسعة النطاق. مع توافد المستوطنين إلى المناطق الجافة والقاحلة في حوض نهر الكولورادو، أصبح الوصول إلى المياه أمرًا حيويًا لضمان نجاح المستعمرات الجديدة، ففي البداية، تم تطوير مشاريع الري الصغيرة لاستخدام مياه النهر في الزراعة على نطاق محدود. لكن مع تزايد أعداد السكان وزيادة الطلب على المياه، أصبحت هناك حاجة إلى إدارة أكثر تنظيمًا لموارد المياه المحدودة.

وفي عام ١٩٢٢، تم التوقيع على معاهدة نهر الكولورادو، والتي قسمت مياه النهر بين سبع ولايات متشاطئة هي أريزونا، كاليفورنيا، كولورادو، نيفادا، نيو مكسيكو، يوتا، وويومنغ. على الرغم من محاولة المعاهدة تنظيم توزيع المياه، إلا أنها لم تحل النزاعات بشكل كامل، حيث واجهت صعوبات في التطبيق العملي، في السنوات التالية، برزت خلافات حادة بين الولايات المتشاطئة حول حصص المياه

[١] Karlstrom, K. E., Young, R. A., & Billingsley, G. H. : CRevolution 2--Origin and evolution of 2011,P55 the Colorado River system, workshop abstracts.

المخصصة لكل منها. كانت كاليفورنيا، التي تتمتع بحصة كبيرة من المياه بموجب المعاهدة، محط انتقادات من الولايات الأخرى التي رأت أن حصصها غير عادلة، تفاقمت هذه الخلافات مع نمو المدن وتوسع الزراعة في المنطقة، مما زاد الضغط على موارد المياه المحدودة. كما أدت موجات الجفاف المتكررة إلى انخفاض تدفقات النهر، مما أجج المزيد من النزاعات حول توزيع المياه المتبقية.

وفي محاولة لحل هذه الخلافات، تم التوصل إلى عدد من الاتفاقيات الإضافية في السنوات اللاحقة، مثل حقد أعلى نهر الكولورادو في عام ١٩٤٨ وحقد إدارة مياه البحيرة السفلى في عام ١٩٦٣. غير أن هذه الاتفاقيات لم تنجح في حل النزاعات بشكل نهائي، حيث استمرت الخلافات بين الولايات المتشاطئة على مدى عقود.

ثالثا اتفاقات حل نزاع حول نهر الكولورادو

يتميز نهر الكولورادو انه يقسم بين دولتين هما الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك ، ويتقاسمه ٧ ولايات من الولايات المتحدة، وهذا ساعد على عدم توسع النزاع على المياه وسهولة التوصل لاتفاقات بين الدولتين .

اتفاقية عام ١٩٢٢

هي أول اتفاقية كبرى تمت صياغتها لتقسيم مياه نهر الكولورادو والتي وقعتها الولايات المتحدة مع سبع ولايات متشاطئة هي أريزونا، كاليفورنيا، كولورادو، نيفادا، نيو مكسيكو، يوتا، وويومنغ. والتي حددت كيفية تقسيم المياه بين الولايات السبع في حوض النهر، وأنشأت لجنة نهر الكولورادو لإدارة توزيع المياه كانت هذه الاتفاقية بمثابة الأساس لجميع الاتفاقيات والتشريعات اللاحقة المتعلقة بالنهر. ومع ذلك، كانت هناك حاجة إلى المزيد من الاتفاقيات لمعالجة القضايا المتعلقة بتخزين المياه والتوزيع والاستخدام.[١]

معاهدة المياه بين الولايات المتحدة والمكسيك (١٩٤٤):

[١] Robison, Jason, **Colorado River Water in Southern California: Evolution of the Allocation Framework**, 1922-2015 (September 1, 2015). 27 W. Legal Hist. 139 (2015), Available at http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2543629 SSRN: https://ssrn.com/abstract=2543629 or

تحدد هذه المعاهدة كمية المياه التي يجب أن تسلمها الولايات المتحدة إلى المكسيك سنويًا. وقد تم تعديلها عدة مرات لمواجهة التحديات الجديدة مثل تلوث المياه والحاجة إلى استخدامات مائية مستدامة.[١]

اتفاقية عام ١٩٤٨:

تم توقيع اتفاق أعلى نهر الكولورادو، والذي حدد حصص المياه لولايات البحيرة العليا (كولورادو، نيو مكسيكو، يوتا، وويومنغ) وولايات البحيرة السفلى (أريزونا، كاليفورنيا، ونيفادا). كما أنشأ هذا الاتفاق لجنة أعلى الكولورادو لإدارة المياه في ولايات البحيرة العليا.[٢]

رابعا أوجه التشابه والاختلاق بين أزمة نهر النيل ونهر الكولورادو

قارن الخبير كيفن ويلر بين نهري النيل وكولورادو، مستعرضًا أوجه التشابه والاختلاف بينهما، فضلاً عن قصة نجاح المفاوضات التي جرت حول نهر كولورادو، والتي يمكن الاسترشاد بها لحل النزاع القائم حول سد النهضة الإثيوبي.

أوجه التشابه:

- كلاهما نهران دوليان يمران بعدد من الدول، حيث يجري نهر كولورادو في دولتين (الولايات المتحدة والمكسيك)، بينما يجري نهر النيل في ١١ دولة.
- شهدت ضفاف كلا النهرين مشروعات تنموية غير متكافئة، حيث تستهلك مصر والسودان النسبة الأكبر من مياه النيل، بينما تستهلك الولايات المتحدة النصيب الأكبر من مياه كولورادو.
- يسيطر النشاط الزراعي على الحصة الأكبر من المياه المستهلكة من كلا النهرين، إلى جانب إمكانياتهما المرتفعة لإنتاج الطاقة الكهرومائية.
- يجري استهلاك وارد النهرين من المياه بالكامل، حيث يبلغ هذا الوارد حوالي ٨٤ مليار متر مكعب في حالة نهر النيل، و٢٠ مليار متر مكعب في نهر كولورادو.
- وجود سدود ضخمة على كلا النهرين، حيث يوجد ٥ سدود على نهر كولورادو، منها سدان كبيران، بينما يوجد ٥ سدود على نهر النيل يتصدرها سد النهضة.

---

[١] Anabel Sánchez : Water Treaty Between Mexico and the United States: Present Situation and Future Potential, **International Water History Association's Conference** onThe Role of Water in History and DevelopmentBergen, No. 62.2006 ,56

[٢] Castro, J. E., Hansen, K. M., & Breck, H. : The Colorado River Drought Contingency Plans: Benefits, Costs, and Risks Under Persistent Droughts and Climate Change. **Journal of Water Resources Planning and Management**, 147,12,2021

أوجه الاختلاف:

- يبلغ تعداد سكان حوض النيل أكثر من ٦ أضعاف تعداد سكان حوض نهر كولورادو، مما يجعل نصيب الفرد من مياه النيل أقل.
- يمر نهر كولورادو في دولتين فقط، بينما يجري نهر النيل في ١١ دولة، مما يزيد من تعقيد التنسيق بين دول النيل.
- تمتلك الولايات المتحدة سدودًا كبيرة جدًا على نهر كولورادو بسعة تخزينية هائلة تصل إلى ٣٢ مليار متر مكعب، بينما لا تمتلك المكسيك أي سدود على النهر.
- على الرغم من وجود اتفاقيات بين دول النيل، إلا أنها لم تنجح في حل النزاعات بشكل نهائي حتى الآن، بينما نجحت الولايات المتحدة والمكسيك في التوصل إلى اتفاقيات ناجحة لإدارة مياه نهر كولورادو نظرا لكونهما دولتين فقط مما يسهل الوصول لاتفاق.[١]

[١] https://www.scidev.net/mena/scidev-net-at-large/colorado-river-model-for-nile-river-negotiations/

المبحث الخامس الدروس المستفادة من تجارب أزمات الدول حول تقاسم مياه الأنهار الدولية

من خلال العرض السابق يتضح بعض النقاط والدروس المستفادة من

- القوة العسكرية والثقل الدولي هم مفتاح قوة لأى دولة تتفاوض على تقاسم مياه الأنهار
- الكثير من دول المنبع تستعمل سياسة الامر الواقع في التفاوض بدلا من محاولة التوصل لحلول ترضي جميع الأطراف فإن سياسة الأمر الواقع والإجراءات أحادية الجانب تؤدي إلى زيادة التوترات وتقوض جهود التعاون، لذلك يجب على الدول المعنية بأزمة سد النهضة تجنب هذه السياسات.
- تستخدم الدول أدوات سياسية وازمات الدول الأخرى في السيطرة على أكبر قدر من المياه مثل الحال في سوريا وتركيا والعراق.
- عمل اتفاقات أوسع بين البلدان المتنافسة سياسيا واقتصاديا لضمان استفادة كل دولة بشكل أو بأخر
- أهمية التعاون بين الدول المتشاطئة لإدارة الموارد المائية المشتركة بشكل مستدام وعادل.
- يجب على الدول الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة لسد النهضة، كما هو الحال مع مشاريع البنية التحتية الكبرى في حوض الأمازون ومخاوف السكان المحليين.
- التكيف مع التغيرات المناخية فمع تزايد تأثيرات التغير المناخي على الموارد المائية، يجب على الدول المعنية بأزمة نهر النيل وضع خطط تكيف إقليمية لمواجهة هذه التحديات.
- عند التفاوض بشأن تقاسم المياه ، يجب أخذ احتياجات الدول المختلفة في الاعتبار، كما حدث في اتفاقية جونستون، لضمان عدالة التوزيع وتجنب الشعور بالظلم.
- الحاجة إلى إيجاد توازن بين الاحتياجات المتنافسة للزراعة والصناعة والاستخدامات الأخرى للمياه، وهو ما يجب أن تأخذه مصر وإثيوبيا والسودان في الاعتبار.
- يجب على الدول التوصل إلى اتفاقية شاملة وملزمة قانونيًا لتنظيم استخدام مياه النهر وإدارة سد النهضة.
- في تجربة نهري دجلة والفرات، كان هناك صراع بين المصالح الوطنية للدول المتشاطئة، مما أدى إلى تفاقم الخلافات. لذلك، يجب على دول حوض النيل مراعاة المصالح المتبادلة والعمل على تحقيق مكاسب متبادلة لجميع الأطراف.

- تشير تجربة نهر الكولورادو، فإن إنشاء آليات للتعاون الفني والعلمي بين الدول المتشاطئة يمكن أن يساعد في حل الخلافات المتعلقة بإدارة الموارد المائية. لذلك، يجب على دول حوض النيل إنشاء لجان فنية مشتركة لدراسة القضايا المتعلقة بإدارة سد النهضة وتأثيراته على الدول المتشاطئة.
- التركيز على تنمية مصادر المياه البديلة مثل تحلية مياه البحر وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي، كما فعلت دول مثل إسرائيل والإمارات العربية المتحدة.
- تبني سياسات وبرامج لترشيد استهلاك المياه في جميع القطاعات، وتحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة والصناعة، كما فعلت دول مثل المغرب وإسبانيا.
- الاستثمار في تكنولوجيات حديثة لإدارة الموارد المائية، مثل أنظمة الري الحديثة والنمذجة المائية، على غرار ما فعلته دول مثل هولندا وإسرائيل.
- جميع النزاعات تبرز أهمية التعاون بين الدول المتشاطئة لتحقيق إدارة مستدامة للموارد المائية. التعاون يمكن أن يقود إلى اتفاقيات توزيع المياه التي تراعي مصالح جميع الأطراف وتحافظ على الاستقرار الإقليمي.
- تغير المناخ يؤثر بشكل مباشر على الموارد المائية، ويتطلب تعاونًا إقليميًا لتطوير استراتيجيات التكيف وتقليل الآثار السلبية على توافر المياه.
- تطوير مشروعات مستدامة لاستخدام المياه، مثل الزراعة الموفرة للماء، تقنيات الري الحديثة، ومعالجة وإعادة استخدام المياه، يمكن أن يساهم في تقليل الضغط على الموارد المائية.

الخاتمة

أهم النماذج

النماذج الدولية في العلاقات السياسية والاقتصادية هي أطر نظرية تساعد على فهم وتفسير تفاعل الدول والمؤسسات الدولية في مجالات السياسة والقوة والاقتصاد .تشمل النماذج الرئيسية الواقعية (Realism)، التي تركز على تنافس الدول على السلطة والمصلحة الذاتية في بيئة فوضوية، والليبرالية (Liberalism)، التي تؤكد على التعاون من خلال المؤسسات الدولية والتشريعات ،والبنائية (Constructivism)، التي ترى أن الهويات والمصالح تتشكل من خلال التفاعل الاجتماعي والثقافي. تساهم هذه النماذج في تحليل الظواهر الدولية المعقدة وتطوير الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية.

ويرى الباحث أن الدمج بين النموذج الواقعى الذى يبرر الصراع ويوصفه وبين النموذج الليبرالى الذى يؤكد التعاون كحل من خلال مؤسسات دولية قوية وفاعلة وذات اعتراف دولى .

النتائج

- تصاعد النزاعات بسبب المياه:

أظهرت الدراسة أن الموارد المائية المشتركة بين الدول أصبحت مصدرًا رئيسيًا للنزاعات الدولية. تزايدت هذه النزاعات بسبب النمو السكاني، التغيرات المناخية، و السياسات الأحادية التي تنتهجها بعض الدول في استخدام هذه الموارد. أبرز الأمثلة هي النزاع حول نهر النيل بين مصر و إثيوبيا، والنزاع حول نهر الفرات بين تركيا و العراق، بالإضافة إلى صراع المياه في الشرق الأوسط.

- التغيرات المناخية والتأثير على المياه:

أكدت النتائج أن التغيرات المناخية تلعب دورًا كبيرًا في تفاقم الأزمات المائية، من خلال تغير توزيع الأمطار و ارتفاع درجات الحرارة .هذا يؤدي إلى الندرة المائية في بعض المناطق، مما يفاقم من توترات النزاع حول المياه بين الدول المتشاطئة.

- السياسات المائية الأحادية تؤدي إلى تعقيد النزاعات:

غالبًا ما تتبنى بعض الدول سياسات مائية أحادية من خلال بناء السدود أو مشاريع الري الكبرى دون التنسيق مع الدول الأخرى التي تتشارك في نفس المصدر المائي، مما يؤدي إلى تصعيد

النزاعات. على سبيل المثال، سد النهضة الإثيوبي كان سببًا رئيسيًا في توتر العلاقات بين إثيوبيا و مصر.

- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنزاعات المائية:

النزاعات حول المياه تؤثر بشكل كبير على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. فالمشروعات المائية مثل السدود والأنفاق تؤدي إلى تهجير السكان، وتؤثر على الأمن الغذائي و الاستدامة البيئية، بالإضافة إلى التكاليف الاقتصادية التي يتعين على الدول دفعها لحل هذه النزاعات.

التوصيات

- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي:

ينبغي أن تركز الدول المتشاطئة على الأنهار المشتركة على تعزيز التعاون الإقليمي من خلال تشكيل لجان مشتركة لتنظيم الاستخدام المشترك للمياه. كما يجب تفعيل الدبلوماسية المائية للوصول إلى اتفاقيات عادلة تضمن حقوق كل دولة.

- تفعيل دور القانون الدولي:

يجب أن تُحسن الدول التزامها بـ القوانين الدولية المتعلقة بالمياه، مثل اتفاقية الأمم المتحدة للأنهار الدولية، التي تشجع على توزيع عادل و مستدام للموارد المائية. يمكن تفعيل محكمة العدل الدولية كآلية لتحكيم النزاعات المائية بين الدول المتنازعة.

- تشجيع الحوار والشفافية:

يُوصى بتطوير آليات الشفافية و الحوار المستمر بين الدول المتشاطئة حول الموارد المائية، بحيث تكون جميع المعلومات المتعلقة بإدارة المياه في المجال العام ويمكن لجميع الأطراف الاطلاع عليها. يمكن تشكيل منتديات إقليمية دورية لمناقشة قضايا المياه.

- تطوير تقنيات إدارة المياه:

يجب على الدول استثمار التقنيات الحديثة مثل الري الذكي، تحلية المياه، و إعادة تدوير المياه، لتقليل الضغط على المصادر الطبيعية. كما يجب تحسين كفاءة إدارة المياه في المناطق الزراعية والصناعية لتقليل الهدر.

قائمة المراجع

- أحمد أبو الوفا: **الوسيط في القانون الدولي، دار النهضة العربية**، القاهرة، ط٥، ، ٢٠١٠.
- اكرام عبدالمجيد: **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة** مدبولي، ط١، ٢٠٠٢.
- أمينة محمد أحمد الفضل: **الصراع الدولي حول المياه في حوض النيل**، رسالة ماجستير جامعة الخرطوم كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٩.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر ٢٠٢١.
- جنى جبور:" **دبلوماسية القوة الناهضة**. ترجمة جان جبور"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.٢٠١٩
- أبو بكر الدسوقى:" المشاركة والفاعلية"، سياسة مصر الخارجية تجاه المنظمات الدولية والإقليمية"، **مجلة افاق استراتيجية** ، ع ٣، ٢٠٢١.
- أبو سكين، حنان كمال:" مشكلة المياه في حوض نهر الأردن بين الواقع والمحددات القانونية." **المجلة الجنائية القومية**، مج،٥٨ ع-١ ٢٠١٥.
- أحمد الخطيب.: "الأمن المائي وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد ٢٦، العدد ٢، ٢٠١٠.
- صلاح سمير البنداري:" مشكلة سد النهضة وإعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية المصرية في الدائرة الأفريقية " ، **مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل** ، م ١ ، عدد ١ ، ٢٠١٨.
- طارق رمضان: مقال بعنوان "تحليل الأبعاد القانونية لإعلان مبادئ سد النهضة الإثيوبي"،**مجلة كلية الحقوق بجامعة الزقازيق**، المجلد ٨٧، ع٢، ٢٠١٥.
- على جبار: القانون الدولي العام، مجلة الخليج العربي المجلد (٤١)، ع٢، ٢٠١٣.
- على على محمد :" الموقف المصري من مشكلة مياه حوض نهر الأردن (١٩٥٣-١٩٩٤) دراسة تاريخية"، **مجلة مصر الحديثة**، ع٢١، ٢٠٢٢.
- علي، مصطفى:" الأمن المائي وعلاقته بالأمن القومي في الوطن العربي"، **المجلة العربية للدراسات السياسية والاقتصادية**. لبنان،٢٠١٧.
- د أحمد محمد وهبان:النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر "دراسة تقويمية زالأسكندرية ،٢٠١٦.

- Albert, J. S., Val, P., & Hoorn, C. : The changing course of the Amazon River in the Neogene: center stage for Neotropical diversification. Neotropical Ichthyology, volum16, 2018.
- Anabel Sánchez : 1944 Water Treaty Between Mexico and the United States: Present Situation and Future Potential, International Water History Association's Conference onThe Role of Water in History and DevelopmentBergen, No. 62.2006 ,56 At https://doi.org/10.1080/19392206.2021.1905921
- Castro, J. E., Hansen, K. M., & Breck, H. : The Colorado River Drought Contingency Plans: Benefits, Costs, and Risks Under Persistent Droughts and Climate Change. Journal of Water Resources Planning and Management, 147,12,2021
- EPA:Climate Change Indicators: Weather and Climate, 2022
- Gebreluel, G. (2014). Ethiopia's Grand Renaissance Dam: Ending Africa's Oldest Geopolitical Rivalry? *The Washington Quarterly*, *37*(2), 25–37. https://doi.org/10.1080/0163660X.2014.926207